وقال الناظم في كتاب التمهيد والاول مذهب مكي وغيره
والثاني مذهب الداني ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن
وبالاول اخذ المصريون وبالثاني اخذ الشاميون واختيار
الثاني خلافا للداني وقال في النشر الادغام المحض اصح
رواية واوجه قياسا اقول ولهذا لم يلتفت الشاطبي الى
هذا الخلاف اصلا ولعله اراد بالقياس اجماعهم على ادغام
القاف في الكاف لتقوي الكاف ادغاما محضا مع وجود
تحرك القاف وتعدد الكلمتين مع السكون
واتحاد الكلمة بالاولى ثم اعلم ان الادغام على قسمين
ادغام تام وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا وصفة مثل
قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الاول في الثاني
ذاتا لا صفة وادغام احطت ونظائره من قبيل الناقص وايضا
قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام ولولا التجانس لم يسع
الادغام اصلا لان القوي لا يندرج في الضعيف بخلاف
العكس نحو قامت طائفة حيث اجمعوا فيه على الادغام
الكامل كما اجمعوا في نحو احطت على الادغام الناقص
ثم ما وقع في عبارة بعضهم اظهار القاف في نخلقكم فذلك
خطأ محض اللهم الا ان يحمل على اظهار صفة استعلائها
لا على اظهار الحروف ذاتها فعلم ان ما ذكره ليس بادغام محض
بل حالة بينهما فهو بالاخفاء اشبه فيكون نظير ما قال الشاطبي
وادغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالاخفاء طبق مفصلا
وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لان

الاطباق

لان الاطباق اقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الاول دون
الثاني واما ما ذكره التروي من انهم فرقوا بين بسطت ونخلقكم
بان اعطوا صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة
وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم ير في كتب المبسوطة اليهم
ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم
ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا تعويل
عليه فيهما ثم رايت منشأ وهم كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث
استشكل الادغام بان الاطباق صفة للمطبق ولا يتاتى الا به فلو
بقي الاطباق مع الادغام للزم اجتماع طائين لندغم في التاء غير
الطاء التي قام بها وصف الاطباق وفي ذلك جمع بين ساكنين
فاذا قرأت نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكنه
لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل
اللسان اطلقنا عليه الادغام مجازا لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل
بعد المثل على ما ذكره الجاربردي وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بان
الغنة لا يتوقف على النون لانها من مخرج غير مخرجها فان النون من الفم
والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه مع المطبق فاذا جاز لا يتاتى
الا به واما ما ذكره المصري بقوله واجيب بان القراء نصوا على ان في نحو
فرطت تشديدا ولا يمتنع ابقاء الاطباق في الطاء فانما يمحي صوت
الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه في التاء ولا يلزم اجتلاب طاء اخرى
ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا قياسه على الغنة مستقيم انتهى فلا
يخفى ما فيه من المصادرة بل فيه معارضة من المكابرة ثم قوله اذا سكنت
الطاء واتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى
معه صفة الاطباق القوة الطاء وضعف التاء فيعتني على الجود ان يوفيها

م